مجتمع

الصين: تدمير سدّ لتخفيض مستوى مياه الفيضانات

دمرت السلطات في وسط الصين سدًا، أمس الأحد، لتفريغ المياه المتدفقة خلفه، وسط فيضانات في جميع أنحاء البلاد، أودت بحياة العشرات. وذكر تلفزيون الصين المركزي أنّ السد، الواقع على نهر تشوهي في مقاطعة أنهوي، دُمر بالمتفجرات، لينخفض مستوى المياه بمقدار 70 سنتيمتراً. وكانت مستويات المياه في العديد من الأنهار، بما في ذلك نهر يانغتسي، مرتفعة بشكل غير عادي هذا العام بسبب الأمطار الغزيرة، ما أدى إلى مقتل أو فقدان أكثر من 150 شخصاً في الفيضانات والانهيارات الأرضية. (أسوشييتد برس)

بنما: جريمة قتل ضحيتها 7 شابات وشبان

أعلنت السلطات البنمية أنّها بدأت تحقيقاً في جريمة قتل سبعة شباب من الجنسين، بالقرب من بحيرة تبعد 80 كيلومتراً شمالي العاصمة بنما سيتي، قصدوها للسباحة. وقال ممثل الادعاء أدولفو بينيدا، إنّه عثر على جثث الضحايا وهم أربع فتيات وثلاثة شبان تتراوح أعمارهم بين 17 عاماً و22 عاماً أمس الأول السبت. وأضاف أنّ بعض الأشخاص في تلك المجموعة تمكن من الفرار ويساعد السلطات في التحقيقات التي تجريها، مشيراً إلى أنّ بعض القتلى كان مصاباً بطلقات نارية، فيما تتحرى السلطات دوافع الجريمة. (رويترز)

نصف الإيطاليين لن يذهبوا في إجازة

مددت السلطات الإيطالية الطوارئ الصحية المرتبطة بفيروس كورونا الجديد، حتى الحادي والثلاثين من يوليو/تموز الجاري، فيما السفر الخارجي محدود تبعاً لإجراءات السلطات في كلّ دولة حالياً، ما يجعل عطلة الإيطاليين الصيفية مختصرة. مع ذلك، فإنّ نحو نصف هؤلاء أعلنوا أنّهم لن يتحركوا من مكانهم، ولن يحاولوا الاستفادة من اصطياف باتت أماكنه العامة تخيفهم على ما يبدو. فقد أظهر استطلاع، أنّ العام الجاري 2020، يشهد انخفاض عدد المواطنين الذين سيخرجون لقضاء العطلات بأكثر من 40 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكشف الاستطلاع الذي أجراه اتحاد غرف التجارة حول تأثير حالة الطوارئ، على عينة تمثيلية من الناس تمت مقابلتهم في الأسابيع الماضية، ونشرته وكالة «آكي» أنّ «إيطالياً واحداً من أصل كلّ اثنين لن يذهب في إجازة». وتوصل الاستطلاع إلى أنّ «من بين 24 مليون شخص سيسافرون للعطلة، سيبقى 86 في المائة في إيطاليا، فيما سيسافر 4,8 في المائة فقط إلى الخارج (بقية النسبة لا جواب)» وذلك مقابل «26 في المائة من المسافرين للخارج عام 2019». وأشارت المعطيات إلى أنّ 78,3 في المائة من المستطلعين، أو ما يقترب من 19 مليون إيطالي، لم يستخدموا بعد إجازتهم السنوية القانونية، فيما 14,3 في المائة منهم لم يقرروا بشأنها بعد.

(العربي الجديد)

(ماسيميليانو فيرارو/ Getty)

تمكين الفلسطينيات في لبنان

صيدا ـ **انتصار الدنان**

تحت شعار تعزيز دور المرأة في العمل السياسي، أقيمت ندوات حوارية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في صيدا وصور (جنوب)، وطرابلس (شمال)، بمشاركة ناشطات سياسيات، ومتخصصات في التنمية البشرية، وشابات من الحراك الشبابي.

تقول مديرة الندوات، راوية موسى، وهي باحثة فلسطينية: «نعمل مع مبادرة مفتاح من القدس (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية)، بهدف تفعيل مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة، والتأثير في الرأي الرسمي والعام المحلي والدولي تجاه القضية الفلسطينية، وذلك عبر الحوار الفاعل والمعمق، والتبادل الحرّ للمعلومات والأفكار، والتشبيك المحلي والدولي، مع تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار، من خلال التمكين الذي نصل إليه عبر التدريب والتعليم». تتابع: «هدفنا من خلال هذه الندوات السعي لتفعيل الديمقراطية، من ضمن دراسة يجري العمل عليها في لبنان، والأردن، وفلسطين، والهدف منها تعزيز دور المرأة الفلسطينية في العمل السياسي من خلال جلسات حوارية مع أطراف فاعلة في النشاط السياسي الهدف منها الوصول إلى العدالة الاجتماعية، ورسم استراتيجيات حتى تكون خطة لتطبيق القرار 1325، ونضع خطة لنعرف الأسباب والثغرات التي تعيق المرأة أو تمنعها من المشاركة في العمل السياسي وصياغة قرار، من أجل إنجاز عملية ضغط».

بدورها، تقول مسؤولة العمل الاجتماعي في حركة فتح، آمال الشهابي: «عملت على عدة مشاريع مع اتحاد المرأة الفلسطينية، من أجل تمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، مع مكافحة العنف ضد المرأة. وهذا اللقاء هو من أجل تسليط الضوء على القرار الأممي رقم 1325، الذي يهتم بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وكوننا فلسطينيات فإنّ لنا بالتأكيد مشاركة سياسية، ونعمل في مختلف القضايا، لكن ليست هناك آليات عمل ولا استراتيجية تنظم عملنا». تضيف: «في هذا الإطار، يهمنا توحيد جهود جميع الناشطات في المخيمات الفلسطينية في لبنان، من أجل الوصول إلى تمكين المرأة من صنع القرار، مع إثبات قدراتها في مختلف الصعد، سواء في بلاد اللجوء أو داخل الوطن، لأهميتها ولموقعها، إذ إنّ المرأة حاملة هموم المجتمع الفلسطيني، بالرغم من العنف الذكوري الذي يمارس عليها».

من جهتها، تقول عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، خالدات حسين: «الغرض من هذا البحث وهذه الدراسة تطبيق احتياجات النساء في سياق تطبيق القرار 1325، والتركيز على محاور رئيسة، هي المشاركة، والمساءلة، والوقاية. مؤسسة مفتاح تعمل اليوم في الداخل الفلسطيني على هذه العناوين، ومن المهم تشبيك الداخل بالخارج، فهي فرصة لكي نكون جزءاً من الاستراتيجيات الناشطة في أرض الوطن، وهذه الجلسات هي فرصة لنقول ما هو الشيء الذي ينقص المرأة اللاجئة، وتحديد احتياجاتها في قضية الأمن الإنساني على صعيد المشاركة، والوقاية، والحماية، فالمرأة الفلسطينية في لبنان، وليس في المخيمات فقط، تفتقد لهذه الحماية، إذ إنّ اللجان الشعبية لا تتمكن من توفير هذه الحماية لها، كما لا تتمكن الدولة اللبنانية من ذلك، لا سيما في قضيتي التحرش الجنسي والتعنيف الأسري». تتابع: «هناك ثلاث جهات مهمتها تأمين الحماية والوقاية للاجئة: الدولة اللبنانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنّها لا تفعل. نحن مناضلات في الميدان، ونقدم كلّ ما يساهم في صمود المرأة عبر الجمعيات، وكي نتمكن من إحداث تغيير لا بدّ من خلق سياسات وطنية تحمي المرأة داخل المخيم وخارجه، ولذلك نعمل على إقرار حقوق المرأة على مستوى الوطن ككلّ».

تضيف حسين: «السلطة الفلسطينية تقرّ المساواة بين الجنسين، لكن هناك مشكلة في التطبيق. وعلى الرغم من ذلك، هناك حركة نسائية ناشطة تعمل على وضع كلّ القضايا في نصابها الصحيح، بما في ذلك قانون حماية الأسرة، مع محاولة التأثير في سياسات تخدم المرأة، لكنّنا في مخيمات الشتات، لسنا ضمن نطاق السلطة، لذلك على منظمة التحرير الفلسطينية، المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين، أن تتولى قضية المرأة الفلسطينية وحمايتها في الخارج، سواء بالنسبة للحقوق الأساسية، أو المشاركة السياسية من ضمن القرار 1325».

حماية ثلاثية مطلوبة

تطالب عضوة الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، خالدات حسين، وكالة الأونروا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدولة اللبنانية، بحماية الفلسطينيات من الابتزاز والمضايقة سواء عند مداخل المخيمات من قبل عناصر الجيش، أو في العمل، حيث يتزهن رب العمل مهنياً، أو يقعن ضحية للتحرش منه ومن غيره.

تحقيق

أطفال العراق

تعددت الأسباب والتعنيف واحد

تسجل حالات تعنيف للأطفال من قبل ذويهم ارتفاعاً في العراق، بحسب تقارير مختصة، وتعود الأسباب غالباً إلى الحالة المعيشية التي تعيشها الأسرة

بغداد ـ **كرم سعدي**

تعرّض الأطفال للتعنيف والاعتداءات اللفظية والنفسية والبدنية المختلفة، على يد ذويهم، في العراق، يتزايد في السنوات الأخيرة. وفي حالات تدخّلت السلطات الأمنية فيها، ولم تبقَ مسكوتاً عليها بل وصلت إلى وسائل الإعلام، بالإضافة إلى التداول فيها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

في هذا الإطار، يتطوع مهند السامرائي، المتخصص في الطب النفسي، للحديث في محاضرات تقيمها منظمات مجتمع مدني موجهة للأسر. يقول السامرائي لـ«العربي الجديد» إنّ «سبب العنف الذي يتلقاه الأطفال من ذويهم أو من المجتمع بشكل أو بآخر، ناجم عن جملة أسباب أبرزها انعكاسات الوضع الأمني والعنف بالشارع وعسكرته وتردي الوضع المعيشي وتأثير كل ذلك على المجتمع والفرد». يضيف أنّ «الأسرة العراقية تستسلم للضغوط التي تولدها تأثيرات التردي الاقتصادي، إذ نجدها محاصرة برسوم تعليم أطفالها حتى انتهاء الدراسة الجامعية، مع ارتفاع كلفة المعيشة، وما يرافق ذلك من انخفاض في مستوى الأمن ومشاكل أخرى تتعلق بالخدمات والبنى التحتية، مثل مشاكل انقطاع التيار الكهربائي التي لا تنتهي، وتردي الواقع الصحي».

يتابع: «كل ذلك يمكّن أن نعتبره أسباباً محبطة يواجهها المواطن العراقي منذ سنوات تزيد من أعبائه، في مقابل عدم توفر فرص عمل تساعده في تحسين سبل معيشته، وهنا نتحدث عن النسبة الأكبر من المجتمع في البلاد». ويرى السامرائي أنّ «على أرباب الأسر التفكير بشكل مختلف، وعدم اللجوء إلى السلبية، من أجل عدم ارتكاب أخطاء بحق أبنائهم يندمون عليها لاحقاً. ومن جهتي، هذا ما أعمل على إيصاله للآخرين في محاضراتي».

الأخطاء التي يحذر السامرائي من الوقوع فيها، ارتكبها كثير من الأشخاص بحق أبنائهم، ليكتشفوا في ما بعد أنّهم كانوا وراء «ضياع» هؤلاء الأبناء، وهو ما يؤكده صلاح فيصل، الذي على الرغم من كونه ينتمي إلى الطبقة المثقفة والواعية، وفق قوله، فإنّه يعتقد أنّه ارتكب «جريمة لا يرتكبها شخص أمّي يجهل القراءة والكتابة». فيصل، وهو رسام، ويحمل رسالة ماجستير في الفنون التشكيلية، وله محاضرات وندوات وورش عمل تتعلق بالفن التشكيلي، يقول لـ«العربي الجديد» إنّه تسبب بوقوع ضرر لولده كاد يصيبه بعاهة مستديمة. ويوضح: «لا يعبر ولدي عمار المطالعة أيّ اهتمام، على خلاف أشقائه الأكبر سناً، وهو غير مجتهد في دراسته، بل تشتكي منه معلمته، ولقد فشلت في تغيير سلوكه. ذات يوم، لم أتمالك نفسي، فضربته وسقط من سلم المنزل وتعرض لكسور». يضيف: «كان ذلك قبل نحو ثمانية أشهر، وكاد يصاب بالشلل لولا براعة الطبيب. أدركت أنّني على خطأ بعدما كدت أفقد ولدي».

في السياق نفسه، قال قاضي محكمة العنف الأسري، علي كمال، بحسب تقرير نشره إعلام مجلس القضاء الأعلى العراقي، في يونيو/ حزيران الماضي، إنّ «تعنيف الأطفال يتخذ صوراً متعددة من بينها الإهمال والضرب، فضلاً عن الاعتداءات الجسدية والنفسية والجنسية المختلفة التي تمارس ضد الأطفال من قبل ذويهم أو ممن هم مسؤولون عن رعايتهم سواء كان الأب أو غيره». وأشار إلى أنّ «الفترة الأخيرة شهدت انتشاراً لهذه الظاهرة، في مناطق مختلفة من البلاد».

ومن صور التعنيف الواضحة في مختلف مدن العراق انتشار أطفال من الجنسين، يمارسون التسول أو العمل بصفة باعة متجولين عند التقاطعات المرورية. كثير من هؤلاء الأطفال يفرض عليهم ذووهم بالقوة التسول أو العمل بهذا الشكل، وهو ما تأكدت منه «العربي الجديد» في حديثها مع عدد من الصغار. يرفض حمودي التعريف عن اسمه الصريح لـ«العربي الجديد»، لكنّه يقول إنّ «حمودي» يكفي للدلالة إليه، مفيداً أنّ عمره أحد عشر عاماً ويجهل القراءة والكتابة، فقد أجبره والده على ترك الدراسة من أجل «كسب الرزق». ومن واجب حمودي، الذي يرتدي ملابس متسخة ومهترئة، أن يحضر لوالده ما لا يقل عن مائة ألف دينار (نحو 83 دولاراً) يومياً من التسول. يضيف: «عقوبتي الضرب المبرح الذي يصل إلى حدّ الكيّ بالنار إن لم أحضر هذا المبلغ». يتابع: «أختي التي تكبرني بعام، عليها أن تفعل الشيء نفسه، وعقوبتها جاهزة إن لم تطبق أمر والدي». مثل هذا المبلغ الذي يحضره حمودي لوالده كل يوم يكفل معيشة جيدة لأي أسرة في العراق، لكن حمودي يعيش رفقة أسرته في بيت متهالك لا تتوافر فيه سبل الراحة وفق قوله، مشيراً إلى أنّ والده ينفق المال على ملذاته الخاصة.

ومن صور العنف الأخرى الخوف على البنت أو الولد من الانحراف، وهي تعبر عن العنف بالرغم من حسن النية الذي يبديه الآباء والأمهات على أطفالهم. تلك الرهبة تسيطر على سعيد نايف (46 عاماً) الذي يقول لـ«العربي الجديد» إن التقنيات الحديثة التي باتت في متناول الجميع ومن بينهم الأطفال تهدد أخلاق المجتمع. والحل الوحيد الذي يراه صائباً هو «استخدام العنف». يبرر: «لا بدّ من تخويف الأطفال كي لا ينحرفوا. هناك جرائم شرف وجرائم اغتصاب أطفال ارتكبت بسبب خداع الصغار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إذ جرّهم ضعفاء النفوس إلى أماكن معينة واغتصبوهم». يؤكد قائلاً: «أنا لن أنتظر ما سيحلّ بأحد بأطفالي. أعترف أنّني أهدد أطفالي وأعنّفهم وأضربهم حتى، لكنّي أمارس هذا العنف لصالحهم».

جدير بالذكر أنّ قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل، وكذلك قانون رعاية الأحداث العراقي تناولا أهم العقوبات المتعلقة بممارسة العنف ضد الأطفال، إذ أكد قانون رعاية الأحداث على عقوبة سلب الولاية من الأب أو الأم في حال تعرض الطفل للإساءة أو الاعتداءات. كذلك، ترك القانون للمحكمة المختصة السلطة الواسعة في تقدير متى وكيف يتم ذلك. لكنّ المحامي رسول حسين، الذي ترافع في عدة قضايا تتعلق بالعنف ضد الأطفال، يؤكد أنّ ما سجل من جرائم ارتكبت بحق الأطفال «قليل جداً مقارنة بما يحصل على أرض الواقع من حوادث». يضيف لـ«العربي الجديد» أنّ «بعض الأسر تمتنع عن رفع دعاوى بسبب الخوف من الفضائح، فالمجتمع العراقي ما زال ذا طابع قبلي، فيما تعتبر أسر أخرى أنّ العنف جزء من التربية، وإن أدت شدته إلى إلحاق الضرر بالطفل أحياناً».

أجبار الأطفال على العمل من أشكال العنف أيضا (علي يوسف/ فرانس برس)

1600 دعوى قضائية

سجلت المحاكم العراقية 1600 دعوى تتعلق بممارسة العنف ضد الأطفال خلال العام الماضي 2019، وفق إحصائية رسمية أصدرها مجلس القضاء الأعلى. وهذا الرقم قد يكون أقل بكثير من الأرقام الفعلية، إذ إنّ قضايا كثيرة تبقى في البيوت، ولا تسجلها المحاكم بسبب «ضعف الوعي القانوني وسيطرة الأعراف الاجتماعية» بحسب متخصصين.

الاحتكاك بالطبيعة... ضرورة للأولاد

نمؤنا كجنس بشريّ مرتبط بعالم الطبيعة (ماركوس دل مالو/ Getty)

على مدى أشهر، اضطر كثيرون ثمّة أهل يدركون أنّ مصلحة أولادهم تقتضي في مكان ما العودة إلى الحياة البريّة، في عصر يتناقص فيه التحرّكات في خارجها، على خلفيّة الجائحة الأخيرة. فالتدابير التي اتُّخذت للحدّ من انتشار فيروس كورونا الجديد فرضت ما أطلق عليه تباعد اجتماعي، وهكذا وجدنا أنفسنا - كباراً وصغاراً - منقطعين بشكل أو بآخر عمّا يحيط بنا، لا سيّما الطبيعة.

بعيداً عن أزمة كورونا، يؤكّد أهل الاختصاص أنّ الاحتكاك بالطبيعة أمر ضروريّ لنموّنا منذ الصغر. يأتي ذلك في حين أنّ نمط الحياة في السنوات الأخيرة الذي تغلب عليه التكنولوجيا، يجعلنا منعزلين عن الحياة البريّة. وتؤكّد الباحثة الفرنسيّة في علم النفس البيئيّ، أليكس كوسكر، أنّه «عندما يتقلّص ذلك الاحتكاك بالطبيعة ليصير نادراً أو حتى متواضعاً، فإنّ آثاراً سلبيّة تبدأ بالظهور من قبيل البدانة والقلق». من هنا، لا بدّ من تشجيع الأطفال ودفعهم إلى التقرّب من الطبيعة، حتى لو كانت مقرّات سكننا في المدن، بحسب ما جاء في مقال أعادت نشره مجلّة «سيكولوجي» الفرنسيّة المتخصّصة في علم النفس، نقلاً عن موقع «ذي كونفرسايشن» البحثيّ والأكاديميّ، تحت عنوان «كيف ولماذا نساعد الأطفال في التقرّب من الطبيعة».

(ميليا بو جوده)

كورونا: أكثر من 8 ملايين شفاء حول العالم

للندن ـ **العربي الجديد**

تجاوز عدد حالات الشفاء المؤكدة من فيروس كورونا الجديد حول العالم ثمانية ملايين، أمس، معظمها في البرازيل، فيما وصل عدد الوفيات المؤكدة بالفيروس إلى نحو 604 آلاف، معظمها في الولايات المتحدة التي سجلت أكثر من 140 ألفاً منها، ما يعادل أكثر من 23 في المائة من الحصيلة العامة.

بالنسبة لحالات الشفاء الأكثر تسجيلاً بحسب الدول، فهي في البرازيل، بنحو مليون و460 ألفاً، تليها الولايات المتحدة بنحو مليون و150 ألفاً، ثم الهند بنحو 680 ألفاً. وبخصوص الوفيات، فقد تضاعف عددها خلال أكثر من شهرين. وسُجّلت أكثر من 100 ألف وفاة جديدة في 21 يوماً، منذ 28 يونيو/ حزيران الماضي. وعلى صعيد العدد فإنّه بعد الولايات المتحدة، تحلّ البرازيل بنحو 80 ألف وفاة، ثم بريطانيا بأكثر من 45 ألف وفاة. أما على صعيد نسبة الوفيات مقارنة بعدد السكان، فإنّ بلجيكا هي الأكثر تضرراً بتسجيلها 85 وفاةً لكلّ 100 ألف نسمة (9800 وفاة)، تليها بريطانيا (66)، وإسبانيا (61)، وإيطاليا (58) والسويد (56).

أما على صعيد الإصابات، فقد تخطى العدد اليومي، ربع مليون إصابة جديدة، للمرة الأولى منذ بدء تفشي الوباء. وقالت منظمة الصحة العالمية إنّ العدد اليومي لحالات الإصابة بلغ رقماً قياسياً جديداً يقترب من 260 ألف إصابة خلال 24 ساعة بين السبت والأحد. وبينما تتصدر الولايات المتحدة الوفيات، فإنّ الدول العشر الأولى تنتمي إلى القارات الأربع الأساسية، وهي: الولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك وبيرو وتشيلي من أميركا، والهند وإيران من آسيا، وروسيا وبريطانيا من أوروبا، وجنوب أفريقيا، الدولة الأفريقية الوحيدة بين العشر الأوائل. تتابع الأنباء عن إصابات ووفيات وبؤر تفش جديدة، يدفع إلى إعادة النظر بالإجراءات المخففة. وفي هذا الإطار، أعلن وزير الصحة الفرنسي أوليفييه فيران، أنّ وضع الكمامات سيكون إلزامياً بدءاً من اليوم الاثنين، في الأماكن العامة المغلقة في فرنسا وذلك منعاً لعودة انتشار الوباء. وأوضح أنّ هذا الإجراء «يتعلق بالمتاجر والمؤسسات المفتوحة للجمهور والأسواق المغطاة والمصارف» مشيراً إلى أنّ إجراءات الحماية والفحوص «تبقى ضرورية لمكافحة الفيروس بفعالية». وكان الرئيس إيمانويل ماكرون قد أعلن في 14 يوليو/ تموز الجاري أنّ فرنسا قد تجعل من وضع الكمامات إلزامياً في كلّ الأماكن العامة المغلقة بدءاً من الأول من أغسطس/ آب المقبل، لوقف تفشي الفيروس، لكن تمّ لاحقاً تقديم هذا الموعد في ضوء انتقادات الأطباء، الذين يحذرون من «مؤشرات ضعيفة» على عودة انتشار الوباء. وأضاف ماكرون: «لدينا مؤشرات تفيد بأن انتشار العدوى بدأ مجدداً وإن قليلاً» في فرنسا.

وعلى الخط نفسه، أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، عدم حاجة بلاده لإغلاق آخر مرتبط بالحدّ من انتشار الفيروس. وقال جونسون إنّه لن يلجأ إلى إعادة فرض الحجر الصحي إلاّ كحلّ أخير لاحتواء وباء كورونا، مشدداً على رغبته في عودة الحياة إلى طبيعتها في البلاد، بحلول أعياد الميلاد في ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وأضاف أنّ الإغلاق العام «أشبه بالردع النووي، بالتأكيد لا أريد استخدامه. ولا أعتقد أنّنا سنجد أنفسنا في مثل هذا الموقف مرة أخرى». من جهتها، أعلنت بلدية العاصمة الصينية بكين، أنّها ستخفّض مستوى استجابة الطوارئ لتفشي الفيروس إلى المستوى الثالث، من المستوى الثاني، بدءا من اليوم الاثنين. وكانت المدينة قد أعلنت المستوى الثاني في 16 يونيو/ حزيران الماضي، بعد اكتشاف إصابات بالفيروس مرتبطة بسوق شينفادي لبيع المواد الغذائية بالجملة في منطقة واقعة بجنوب غرب بكين. ومنذ 11 يونيو، سجلت بكين ما يصل إلى 335 إصابة على صلة بهذا السوق، لكن لم يجرِ الإبلاغ عن أيّ إصابات جديدة هناك على مدى الأسبوعين الماضيين. وقال ليو باي، نائب أمين بلدية بكين: «بشكل عام، فإنّ مخاطر الإصابة بالفيروس في بكين ونقلها إلى مناطق أخرى، منخفضة، والوضع العام للتعامل مع الجائحة تحت السيطرة». وبعد تخفيض مستوى استجابة الطوارئ للفيروس، ستعيد بكين فتح المتنزهات والأماكن السياحية وصالات الألعاب الرياضية والمكتبات والمتاحف لكنّها ستحدّ من عدد المترددين عليها بنسبة 50 في المائة. وقال ليو إنّه سيسمح بعقد مؤتمرات لا يزيد عدد المشاركين فيها على 500، بينما من المتوقع إعادة فتح المعارض ودور السينما وإقامة المباريات الرياضية تدريجياً. وسجل العالم بحلول مساء أمس، أكثر من 14 مليوناً و400 ألف إصابة، من بينها نحو 8 ملايين و100 ألف شفاء، ونحو 604 آلاف وفاة، بحسب جامعة جونز هوبكنز.

> قال جونسون إنّه لن يلجأ إلى إعادة فرض الحجر الصحي إلاّ كحلّ أخير

الكمامة إلزامية بدءاً من اليوم في فرنسا (جيمغري فان در هاستل/ فرانس برس)

دروس خصوصية تسرق صيف تلاميذ تونس

> يجبر أولياء أمور كثيرون في تونس أبناءهم على تلقي دروس خصوصية، رغم عطلتهم الصيفية، وقد ازداد ذلك بسبب كورونا

تونس ـ **مريم الناصري**

لا مهرب للتلاميذ الحاصلين على معدلات مدرسية ضعيفة في نهاية العام الدراسي، من الدروس الخصوصية التي تسرق عطلتهم الصيفية عادة. هو أمر اعتيادي يجري سنوياً، لكنّه هذا العام بالذات ازداد بسبب كورونا، وأثاره التربوية التي أدت إلى اختصار العام الدراسي، مع ما فيه من حاجة عدد أكبر من التلاميذ إلى تلك الدروس لتقويتهم. كانت وزارة التربية والتكوين المهني قد قررت إنهاء السنة الدراسية منذ شهر مارس/ آذار الماضي على أن يبدأ العام الدراسي الجديد في الأول من سبتمبر/ أيلول المقبل بدلاً من منتصف سبتمبر كما المعتاد. واتخذت الوزارة قرار وقف الدروس حفاظاً على صحة التلاميذ، على أن يُحتسب معدلا الفصل الأول والثاني، مع بعض المراعاة.

وبعد الإعلان عن النتائج النهائية، تذمر عدد كبير من الأهالي من عدم نجاح أبنائهم، على الرغم من أنّ معدلاتهم قريبة من أدنى معدل للنجاح وهو عشرة من عشرين، لكنّ أغلب الراسبين كانت معدّلاتهم ضعيفة في المواد الأساسية. وربما كان ذلك من بين الأسباب التي دفعت بالعديد من الأهالي إلى تسجيل أبنائهم في الدروس الخصوصية لتعويض النقص المعرفي الحاصل نتيجة توقف السنة الدراسية باكراً، على الرغم من أنّ وزارة التربية قررت تشكيل لجنة في كلّ إدارة جهوية للتربية لتحديد المواد الأساسية التي يحتاج إليها التلاميذ، وذلك لتعويضهم عن النقص، على أن تُدرّس تلك المواد في بداية شهر سبتمبر/أيلول المقبل.

اختارت رفيقة ضيف الله، تسجيل ابنها الذي أنهى الصف الخامس الأساسي، في دروس خصوصية طوال العطلة الصيفية لتعويض ما فاته من دروس، ولتدارك ضعفه في بعض المواد. تشير بحديثها لـ«العربي الجديد» إلى أنّ السنة الدراسية السابقة شهدت اضطرابات لا سيما خلال فترة انتشار كورونا. كذلك، فإنّ ابنها سجل معدلات ضعيفة في مواد عدة، ما اضطرها للبحث عن معلمين يقدمون دروساً خصوصية خلال الصيف «وهي عملية صعبة نوعاً ما، فأغلب المعلمين يفضلون قضاء العطلة من دون عمل» كما تقول. تضيف: «لا رغبة لديّ في تدريس ابني لدى بعض المعلمين العاطلين من العمل، ممن يقدمون دروساً خصوصية، فغالباً هم ليسوا على دراية بمنهج وبرنامج المدارس، ويفتقرون إلى الخبرة».

انطلق بعض أولياء الأمور في البحث عن معلمين لأبنائهم، منذ مايو/أيار الماضي سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو في الأحياء التي يقطنون فيها. ويشير عبد الكريم نصر، إلى أنّ ابنه رسب في الأول الأساسي بسبب إجرائه في بداية السنة الدراسية عملية جراحية نتيجة تعرّضه إلى كسر في الساق، ثم توقفت الدروس في ما بعد بسبب كورونا، وهو ما دفعه إلى تدريس ابنه منذ مايو جميع المواد.

وعلى الرغم من صدور أمر حكومي في 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 يتعلق بضبط شروط تنظيم دروس الدعم والدروس الخصوصية داخل المؤسسات التربوية العمومية، مانعاً كلّ المعلمين من تقديم الدروس الخصوصية خارج المؤسسات التعليمية، فإنّ كثيراً من المعلمين لم يمتثلوا لهذا الأمر، بل واصل كثيرون تقديم الدروس الخصوصية سواء علناً أو سراً خارج المؤسسات التربوية. ويعمل عدد منهم خلال فصل الصيف في تقديم دروس خصوصية لعدد كبير من التلاميذ، حتى أنّ بعضهم يحوّل بعض أقسام منزله إلى ما يشبه القاعات المدرسية.

يقول نور الدين، وهو معلم ابتدائي إنّه يقدّم الدروس الخصوصية طوال العام بما فيه العطلة الصيفية، لكنّه استقبل هذا الصيف عدداً كبيراً من الطلبات في جميع سنوات التعليم الابتدائي. يفسّر ذلك بـ«رغبة أولياء الأمور في أن يعوّض أبناؤهم النقص المعرفي الذي تسبب فيه انقطاع الدراسة بسبب كورونا». يضيف أنّ «الاقتصار على معدل الثلاثي الأول والثلاثي الثاني، لتقييم التلاميذ ظلم بعضهم وتسبب في رسوبهم. فالثلاثي الثالث من السنة الدراسية قد يكون فرصة لدى العديد منهم للتعويض والنجاح حتى بمعدلات متوسطة».

بدورهم، فإنّ تلاميذ ثانوية عامة كثراً اضطروا إلى تلقي حصص إضافية ودروس خصوصية قبل الامتحانات. يشير المدير العام للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي، حاتم عمارة بحديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنّ وزارة التربية سمحت بتقديم دروس خصوصية لتلاميذ البكالوريا لكن داخل المؤسسات التربوية. وقد اتخذت عدّة إجراءات وقائية لحمايتهم من كورونا، عبر تعقيم القاعات وتحديد ساعات الدروس وعدد التلاميذ في القسم الواحد، على ألا يزيد على 12 تلميذاً.

> يرغبون في أن يعوّض أبناؤهم النقص المعرفي الذي تسبب فيه انقطاع الدراسة

إجراءات صحية خلال امتحانات الثانوية العامة (إسبت فانحي/ الأناضول)

أكاديميا

مضاعفات إقفال المدارس والجامعات

زهير هواري

تركت جائحة كورونا آثارها الفادحة على التعليم والمتعلمين. لكن هذا القطاع ليس قطاعاً معلقاً في الهواء، فالمدرسة والجامعة ليستا مؤسستين منفصلتين عن المجتمع الذي تعملان على خدمته. فإضافة إلى الحد من فرص الحصول على التعليم، هناك مروحة واسعة من القضايا النفسية والاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي تأثرت بإغلاقهما، عندما اتخذت الحكومات قرار الإقفال.

إذ المعروف أن عدم التوجه نحو المدرسة والجامعة من جانب التلاميذ والطلاب طوال هذه المدة، له مضاعفاته على المستوى السلوكي والنفسي للمتعلمين من مختلف الأعمار، مع تشديد خاص على الأطفال والمراهقين والمراهقات. ومن المعلوم أن حجز الأطفال لمدة طويلة داخل مساحات ضيقة بفعل منع التجول عملياً، من شأنه أن ينمي لديهم الروح العدوانية، ويفقدهم التوازن الذي يجب أن يتحلوا به، والذي تتيحه الساحات المفتوحة، حتى ولو اقتصرت على ملعب المدرسة وليست الحدائق العامة. أما المراهقون فتأثره عليهم أشد قسوة باعتبار أن هؤلاء عانوا من العزلة الاجتماعية في بداية تفتح أعمارهم على الآخر، الذي هو زميل أو زميلة صف مدرسي. كما أن النشاطات الصفية وغير الصفية والمجتمعية التي تكلفهم بها الهيئة التعليمية، تقوم بتفريغ جزء من طاقاتهم نحو ما هو إيجابي، بدل كبتها في دواخلهم، بفعل ضبط الأسرة لهم ضمن المساحة البيتية الضيقة ومنطق الخضوع إلى سلطة الأب أو الأم ، وهو ما يرفضونه مع ودون الحجر المنزلي. ومثل هذا الوضع طاول ويطاول بيوت مختلف طبقات المجتمعات. لكن يبقى أثره الأشد من نصيب الفئات الفقيرة والمعسرة، حيث المنازل صغيرة ووسائل التسلية والتعليم غير متاحة. ويتأثر هؤلاء، بما يعانيه الأهل من فقدان لمصادر دخلهم، وبالتالي خسارة أمنهم الاجتماعي، ومعه يشعر الأبناء بضائقة معيشية تضاف إلى الضائقة النفسية. والمؤكد أن المدرسة والجامعة بما تملكانه من مقدرات، لا توفران فقط فرصة التعليم للأطفال والشباب، خصوصاً متى تذكرنا أن أولياء أمورهم في الغالب لا يستطيعون مساعدتهم أو مساندتهم واستيعاب مشكلاتهم . ومثل هذا الوضع يعاني منه الآباء ذوو التعليم والموارد المحدودة. لكن الأهم هو أن الإغلاق يحرمهم من فرص النمو والتطور الطبيعي في مناخات ملائمة يتشاركون فيها مع زملاء الصف والأساتذة والإدارة وسائر المجتمع التعليمي. ولا شك أن المتعلمين الأقل حظاً هم الذين لديهم فرص تعليمية أقل خارج المدرسة. خصوصاً متى تذكرنا أن المدارس في العديد من الدول تقدم إلى جانب الحصص الدراسية الوجبات اليومية والمتابعة غير المتاحة في البيوت والمنازل الأسرية.

(باحث وأكاديمي)